الأنباء
الثلاثاء 8 نوفمبر 2011

تقرير اقتصادي يحذّر من دخول بريطانيا في حالة ركود مزدوج

لندن كونا: قال تقرير اقتصادي بريطاني أمس ان قطاع الخدمات المتعثر يدفع اقتصاد المملكة المتحدة باتجاه الدخول في حالة ركود مزدوج.

وأكد التقرير الذي أصدرته هيئة المحاسبين ومستشاري الأعمال حول (اتجاهات الاقتصاد وقطاع الأعمال) أن الاقتصاد البريطاني يواجه خطرا جديا بالدخول في مرحلة انكماش بحلول الربع الأخير من العام الحالي أو خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012.

ويأتي تحذير هيئة المحاسبين ومستشاري الأعمال بعد انخفاض مؤشرها الذي يقيس توقعات المبيعات ودورة رأس المال خلال الأشهر الثلاثة المقبلة الى 92,6 نقطة في أكتوبر مقابل 93,3 نقطة في سبتمبر وهو أدنى مستوى له منذ يونيو 2009.

رجل بنوك بريطاني سابق يتوقع «كارثة أخلاقية» في السوق

لندن ـ رويترز: قال رجل بنوك كبير سابق امس الأول في معرض تحليله لحركة احتجاجية تشهدها بريطانيا إن اقتصاد السوق فقد «أسسه الأخلاقية فيما يقترن بعواقب وخيمة». جاءت تعليقات كين كوستا وهو رئيس سابق لبنك يو.بي.إس يوروب آند لازارد انترناشونال بعد تعيينه من قبل ريتشارد تشارترز أسقف لندن لقيادة مبادرة تهدف إلى «إعادة الربط بين المال والأخلاق».

وأصبحت بريطانيا مشغولة بأخلاقيات الرأسماليين الكبار منذ أن نصبت مجموعة من المتظاهرين الساخطين على تجاوزات الرأسمالية الحديثة والتفاوت الهائل في الثروة، خياما خارج كاتدرائية سان بول في لندن الشهر الماضي.

وأثار الجدل الذي سلط احتجاج سان بول الأضواء عليه تعليقات من رئيس الوزراء المحافظ ديڤيد كاميرون ورئيس كنيسة انجلترا كبير أساقفة كانتربري روان وليامز حيث اثارا تساؤلا حول التنظيم بما في ذلك فرض ضريبة على المعاملات المالية.

إفلاس 87 بنكاً في أميركا

دبي ـ العربية: أغلقت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع في الولايات المتحدة بنك «ميد سيتي» في أوماها بولاية نبراسكا، وبنك «صن فيرست» في سانت جورج في أوتواه، ليصل بذلك عدد البنوك التي تم إغلاقها في الولايات المتحدة خلال العام الحالي حتى الآن إلى 87 بنكا.

وتبلغ الأصول المجمعة للبنكين 304,2 ملايين دولار، مقابل ودائع قدرها 274,6 مليون دولار، وفقا لـ «الخليج» الإماراتية.

وانخفض عدد البنوك التي تم إغلاقها العام الحالي حتى الآن، بصورة ملحوظة، نتيجة لجهود البنوك في معالجة الديون المعدومة التي تراكمت أثناء الركود، علما بأن عدد البنوك التي أغلقت خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بلغ 143 بنكا.

«ميللیت» التركية: دولارات العرب تتدفق على البنوك التركية

أنقرة ـ أ.ش.أ: ذكرت صحيفة «ميللیت» التركية أن دولارات العرب والأجانب بدأت تتدفق وتصب في البنوك التركية على أثر التوتر والاشتباكات والاضطرابات التي عاشتها العديد من الدول العربية بعد موجة الربيع العربي في مقدمتها تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية وعدد آخر من الدول الخليجية. وقالت الصحيفة امس «إن أعداد المودعين الأجانب في التعاملات المصرفية التركية منذ بداية العام الحالي ازدادت بنسبة 20٪ لترتفع من 320 ألف شخص أجنبي إلى 357 ألفا»، مشيرة إلى أن موجات الربيع العربي أثرت على جميع التوازنات في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تضرر قطاع المقاولات والإنشاءات التركي بنسبة كبيرة بينما انتعشت البنوك التركية بعد أن نقل العديد من الأجانب إيداعاتهم المالية إلى البنوك التركية.

وتشير المعلومات الواردة من هيئة الإشراف وتنظيم البنوك التركية إلى أن مجموع إيداعات الأجانب بالبنوك التركية ارتفعت من 16,7 مليار ليرة إلى 25,4 مليار ليرة منذ بداية العام الحالي.

إيران تسعى إلى رفع تبادلها التجاري مع روسيا إلى 10 مليارات دولار

ايران ـ يو.بي.اي: قال وزير خارجية ايران علي أكبر صالحي امس ان بلاده تسعى الى رفع حجم التبادل التجاري مع روسيا الى 10 مليارات دولار سنويا.

ونسبت وكالة «مهر» الايرانية للانباء الى صالحي قوله خلال استقباله السفير الروسي الجديد في طهران ليون جاغاريان ان حجم التبادل التجاري بين البلدين ليس بالمستوى المطلوب نظرا الى الامكانيات الهائلة التي تملكها ايران وروسيا.

واضاف ان البلدين بإمكانهما توسيع التعاون في مختلف المجالات بما فيها السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والنفط والغاز وبناء محطات الطاقة وزيادة حجم التبادل التجاري الى 10 مليارات دولار سنويا، مؤكدا ان لدى ايران الاستعداد لذلك.

ووصف وزير الخارجية الايراني محطة بوشهر بأنها رمز للتعاون بين بلاده وروسيا وقال ان ايران وروسيا باستطاعتهما تبادل وجهات النظر والتعاون في مجال القضايا الاقليمية والدولية، معلنا عن ترحيب طهران بذلك.

يذكر ان روسيا بنت محطة بوشهر الايرانية بتكلفة وصلت الى نحو مليار دولار وهي المحطة النووية الوحيدة لتوليد الطاقة النووية في ايران.

قطر تستعد للانفاق على مشاريع عقارية عملاقة استعدادا لكأس العالم في 2022

«المزايا القابضة»: زخم إضافي في مشاريع قطر العملاقة قيمتها 100 مليار دولار استعداداً لكأس العالم

توقع التقرير الأسبوعي لشركة «المزايا القابضة» أن تؤدي خطط قطر لمنح عقود بناء وتطوير تتعلق بالمرافق والملاعب والمنشآت المخطط لها لاستضافة كأس العالم في كرة القدم عام 2022، إلى مزيد من الاستثمارات والعقود الضخمة في البلاد، ما يساهم في إحداث نهضة كبرى في القطاعات الاقتصادية، ومن أهمها القطاع العقاري، من إنشاءات وبناء وتطوير، فيما يعطي الوجود الفعلي للشركات في قطر الاقتصاد المحلي زخما جديدا للاقتصاد بقطاعاته المختلفة.

قطر رصدت أكثر من 40٪ من موازنتها السنوية للسنة المالية الحالية لمشاريع توسيع البنية التحتية ومنح عقود للقطاع الخاص القطري لإيجاد مزيد من فرص العمل والتوظيف

واعتبر التقرير أن البدء في منح العطاءات والعقود المرتبطة بكأس العالم بعد 10 سنوات في قطر، سيؤدي إلى تطوير مزيد من الشراكات وإحداث مزيد من الفرص الاستثمارية والتجارية بين الشركات القطرية والشركات والمستثمرين الإقليميين والعالميين في قطاعات مختلفة، من العقارات مرورا بالخدمات والتمويل، وصولا إلى التجزئة والسياحة والمرافق الأخرى، إذ يتوقع أن تغطي الاستعدادات لهذا الحدث الرياضي الدولي القطاعات الاقتصادية كلها، وأن تؤدي إلى منح مشاريع تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقال إن استكمال طرح عقود مشروع «ميناء الدوحة» الجديد واستكمال مطار الدوحة الدولي الجديد، ودراسات لمشروع سكك حديد قطر ومشاريع أخرى في الصرف الصحي والبنية التحتية، ستوجد البنية التحتية الأساسية الكفيلة باستقطاب مزيد من المشاريع العقارية خلال السنوات المقبلة. ونقل التقرير عن مجلة «ميد» أن قطر رصدت أكثر من 40٪ من موازنتها السنوية للسنة المالية الحالية لمشاريع توسيع البنية التحتية، ومنح عقود للقطاع الخاص القطري لإيجاد مزيد من فرص العمل والتوظيف الأمثل، إذ تصل قيمة المشاريع الكلية للبنية التحتية طور التخطيط أو قيد التنفيذ إلى 66 مليار دولار.

وتساهم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في تكملة برنامج «رؤية قطر الوطنية 2030»، التي تهدف إلى تعزيز مبادراتها للهندسة المعمارية المستدامة في قطاع البناء والتشييد، وفق «المزايا» التي نقلت عن تقرير صدر عن شركة «ريسيرتش آند ماركتس» ترجيحه أن يستقطب قطاع البناء والتشييد في قطر عقودا تتجاوز قيمتها 22 مليار دولار لعام 2012، وكانت العقود التي منحت العام الماضي بلغت قيمتها 20 مليار دولار، وتعكس الزيادة المتوقعة في قيمة العقود الجديدة لقطاع البناء والتشييد بروز قطر كوجهة استثمار وتجارة متميزة في الشرق الأوسط.

وأفاد تقرير صدر عن مؤسسة «فنتشرز» بأن قطاع العقارات لايزال يشغل المركز الأول لجهة معدلات الإنفاق بين الصناعات كلها في البلاد هذه السنة، وكشفت دراسة إحصائية أن الإنفاق على تشييد المباني ارتفع من 10,4 مليارات دولار في عام 2010، إلى 11,8 مليارا في 2011. وتوقعت «المزايا» أن يظل تشييد المباني موطن القوة الرئيسي على مدى السنوات الأربع المقبلة، مضيفة أن الإنفاق تركز في مجالين رئيسيين، هما تشييد المباني المتعددة الاستخدامات والمباني التجارية، وموضحة أن الإنفاق على المباني متعددة الاستخدامات يبلغ 35,5 مليار دولار ما بين عامي 2011 و2015، ما يمثل 48٪ من الإنفاق في نشاط البناء خلال هذه الفترة. وتوقع التقرير أن يظل الإنفاق على المباني التجارية على مستوى جيد بحلول عام 2015، حيث يستحوذ على نسبة تصل إلى 9٪ من الإنفاق العام على تشييد المباني، في حين ستزيد حصة المباني متعددة الاستخدامات إلى 62٪ من حيث إجمالي الإنفاق في هذا القطاع النابض.

استثماراتهن تقدر بحوالي 40 مليار دولار

الأزمة المالية «سحقت» مشاريع سيدات الأعمال العرب

دبي ـ العربية: أكدت الأمين العام لمجلس سيدات الأعمال العرب خيرية دشتي أن المنظمات والاتحادات والمجالس الاستثمارية في المنطقة لم تستطع مواجهة العاصفة الاقتصادية التي أثرت في المنطقة، ما أدى إلى سحق بعض المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تملكها سيدات الأعمال فقد أثرت التطورات الراهنة في المنطقة العربية تأثيرا مباشرا في وضع المرأة الاقتصادي، خاصة أن كثيرا من السيدات يعملن في مشاريع صغيرة أو متوسطة.

وقالت ان الأحداث أدت إلى تعطيل كثير من هذه المؤسسات والمشاريع، والعديد من هذه المشاريع إما مبني على قروض بنكية مدفوعة شهريا وإما مشاريع معتمدة على رأس المال المتوافر لدى صاحب المشروع، وفي كلتا الحالتين فالخسائر مؤثرة في صاحبة المشروع مع تحفظ كثير من البنوك من عملية الدعم والتسليف والتسهيل في عملية الإقراض، مما يؤدي إلى فشل هذه المشاريع لانعدام الأسواق الجيدة في هذه الفترة، وفقا لصحيفة «الاقتصادية» السعودية.

وكانت دراسة قدرت حجم الثروة التي تستثمرها سيدات الأعمال الخليجيات بحوالي 40 مليار دولار في 2009 حسبما ذكرته «مايفير لإدارة الثروات» التي تتخذ من «جزر كايمان» مقرا، والمتخصصة في مجال توفير الخدمات الاستشارية الاستثمارية والمالية.

وأشارت إلى أنه لا توجد هناك خطة محددة لاستثمار أموال المرأة بعيدا عن الاستثمار العام بينها وبين الرجل إلا أن صاحبة الأرصدة العالية يكون اهتزاز أمرها واقتصادها أقل بكثير من المرأة المقترضة أو المدينة التي تترقب الانهيار العملي في أي وقت.

وبينت أن الأرصدة النسائية في الخليج لم تشهد تحركا خلال هذه الفترة التي قد تزيد من مخاوف صاحبات رؤوس الأموال، إلا أن المرأة حريصة على تنمية ثروتها وبناء كيانها الاقتصادي.

وأكدت أن مجلس سيدات الأعمال الذي تشكل نسبة أعضائه من المستثمرات الخليجيات 50٪، يعد كيانا اقتصاديا يحاول ربط سيدات الأعمال العرب بمحاور اقتصادية مختلفة ماعدا محور «المغامرة» أو المخاطرة.

من جانبها، أكدت نبيلة العنجري أن الواقع الاقتصادي في المنطقة تأثر أولا بالنكسة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008، التي أثرت بشكل كبير في مجالات اقتصادية متعددة وكان لها انعكاس حاد على الاستثمار العقاري والمالي والمرأة كانت جزءا من هذه المنظومة، لذا تأثرت وبشكل كبير استثماراتها إلا قلة ممن كن في حالة مشاورة في دخول أسواق الاستثمار وبالتالي حافظن على أموالهن.

وأشارت إلى أنه بعد «الأزمة الخانقة» أتت مرحلة التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية التي ساهمت أيضا في حصول ركود وتخوف لدى كثير من المستثمرين وكذلك المستثمرات اللاتي شاركن في شركات وصناديق تساهم في الاستثمار في هذه الدول إلا أن الاستثمار في الإقليم الخليجي مازال واعدا في قطاعات متقدمة ومنها المقاولات، والقطاع النفطي، إضافة إلى الخدمات وغيرها والتي تعد سوقا واعدا، وكثير من النساء يتجه للاستثمار فيه لما يتميز به من استقرار وفرص واعدة.

قالت إنها تراكمت لعقود ولن تنتهي فجأة

ميركل: الخروج من أزمة ديون أوروبا سيستغرق 10 أعوام

دبي ـ العربية: أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن اعتقادها بأن أوروبا ستنشغل بأزمة الديون لسنوات عديدة. وقدرت ميركل في رسالتها الأسبوعية المتلفزة على الإنترنت الفترة التي ستستغرقها أوروبا حتى تخرج من هذه الأزمة بنحو 10 أعوام. وذكرت المستشارة أن الديون تراكمت على مدار عقود، «وهذا يعني أن هذه الأزمة لن تنتهي فجأة»، واصفة طريق التغلب على الأزمة بـ «العسير»، وفقا لصحيفة «الشرق الأوسط». وفي إشارة إلى تأثير أزمة الديون على الاقتصاد وسوق العمل في ألمانيا قالت ميركل: «عندما لا تكون أوروبا على ما يرام لا تكون ألمانيا أيضا على ما يرام»، مؤكدة لذلك أهمية بذل كل الجهود لتصحيح الأوضاع في أوروبا.

وذكرت المستشارة أنها بحسب تقديرها للأوضاع حاليا لا ترى داعيا للتشاؤم، وقالت: «لكن في أوروبا يتعين على الجميع الاجتهاد وإتمام مهامه». وقد ظهرت نتائج أحدث استطلاعات الرأي التي أجريت في ألمانيا أن غالبية كبيرة من الألمان لا يعتقدون باستمرار اليونان في منطقة اليورو (17 دولة) وذلك بالنظر إلى أزمة الديون الخانقة التي تهدد حكومة أثينا بالإفلاس.

رويسلر: لا يمكن المساس باحتياطي الذهب

برلين ـ رويترز: قال وزير الاقتصاد الالماني فيليب رويسلر أمس إنه لا يمكن المساس باحتياطيات المانيا من الذهب لدى البنك المركزي ليضيف بذلك صوته إلى الأصوات المعارضة لفكرة قيل إنها نوقشت في قمة مجموعة العشرين لاستخدام الاحتياطيات في تعزيز خطة انقاذ منطقة اليورو.

وقال رويسلر لتلفزيون ايه.آر.دي «يجب عدم المساس باحتياطيات الذهب الألمانية».

الألمان يفضلون الاستثمار في تركيا

أنقرة ـ أ.ش.أ: أفاد الجهاز المركزي للاحصاء التركي بأن المستثمرين الالمان يحتلون الصدارة بين المستثمرين الأجانب الذين يفضلون تنفيذ مشروعات اقتصادية في تركيا. وجاء في تلك الاحصاءات في نبأ نشرته وكالة أنباء الأناضول التركية أن إجمالي عدد الشركات الدولية التي تدير مشروعات استثمارية في مختلف المجالات في تركيا يبلغ 28 ألفا و500 شركة، وأن ألمانيا تأتي في المرتبة الأولى بعدد أربعة آلاف و688 شركة.

الإمارات تنشر مسودة جديدة للبيع على المكشوف والاقتراض

دبي ـ رويترز: نشرت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات مسودة الأنظمة الجديدة للبيع على المكشوف والاقتراض، طالبة من المستثمرين إبداء ملاحظاتهم عليها في إطار سعيها لتعزيز حجم التداول المنخفض وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ونشرت الهيئة على موقعها الالكتروني مسودة الأنظمة الجديدة التي تتضمن بيع الأوراق المالية على المكشوف من خلال سماسرة معتمدين وإقراض الأوراق المالية واقتراضها وقواعد أخرى للسوق. ويمكن إرسال الملاحظات على المسودة حتى 17 نوفمبر الجاري.

وقالت المسودة إن الأنظمة الجديدة تهدف للسماح للمستثمرين بالبيع على المكشوف لكن الهيئة تستطيع منعه في ظروف خاصة. والبيع على المكشوف ليس مسموحا به في بورصتي الإمارات.

ويدرس سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية قواعد جديدة في ظل سعيهما لتحسين التداول.

واضطرت بعض شركات السمسرة في دولة الإمارات لإغلاق نشاطها مع هبوط أحجام التداول في البورصتين في 2011 إلى أدنى مستوياتها في سبع سنوات بينما تبلغ قيمة التداول في بورصة ناسداك دبي ـ وهي جزء من سوق دبي المالي ـ أقل من ثلاثة ملايين دولار يوميا.

وربما تعزز الأنظمة الجديدة فرص الإمارات في رفع تصنيفها إلى سوق ناشئ من جانب شركة «ام.اس.سي.آي» للمؤشرات التي من المتوقع أن تتخذ قرارا في هذا الشأن بحلول ديسمبر.

وأرجأت «ام.اس.سي.آي» قرارها في يونيو للحصول على مزيد من الآراء في أنظمة التسوية الجديدة في بورصتي الإمارات وهي أنظمة التسليم مقابل الدفع.

حكومة يونانية الاثنين المقبل

أثينا ـ أ.ف.ب: توصل الحزبان السياسيان الرئيسيان في اليونان الى اتفاق سياسي مساء اول من امس على تشكيل حكومة وحدة وطنية لمحاولة اخراج البلاد من ازمة الديون مع تعهد جورج باباندريو بالاستقالة من رئاسة الوزراء، كما اتفقا على الدعوة الى انتخابات تشريعية مبكرة في 19 فبراير المقبل.

وستكلف الحكومة الجديدة بـ «تطبيق» الخطة الاوروبية لمعالجة الازمة التي اقرت في نهاية اكتوبر الماضي في بروكسل، قبل اجراء انتخابات مبكرة، وفق ما جاء في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية اليونانية صدر اثر لقاء بين زعيم المعارضة اليمينية انتونيس ساماراس ورئيس الوزراء الاشتراكي جورج باباندريو. في هذا الاطار، اعلنت وزارة المالية ان الحزبين اتفقا على الدعوة الى انتخابات تشريعية مبكرة في 19 فبراير.

وفي حال عدم حصول مفاجآت، فإن هذا الاتفاق يتيح للبلاد أن تتمثل خلال اجتماع مجموعة اليورو الاثنين بوزير المالية الحالي ايفانغليوس فينيزيلوس المكلف بمفاوضات منذ منتصف يونيو. وكان الناطق باسم الحكومة اليونانية ايلياس موسيالوس قال قبل اللقاء «انه لا يمكن للبلاد ان تهدر المزيد من الوقت»، معتبرا انه في حال الاتفاق على حكومة جديدة فإنها يمكن ان تنال الثقة قبل نهاية الاسبوع.

..وباباندريو ضحية سياسية جديدة

بروكسل ـ أ.ف.ب: ينضم جورج باباندريو الى رؤساء الحكومات الذين اضطروا للاستقالة بسبب أزمة الدين في أوروبا بعد البرتغال وايرلندا وسلوفاكيا وقد تليها ايطاليا أو اسبانيا.

ففي ايرلندا كان رئيس الوزراء براين كوين اول ضحية سياسية لأزمة الدين في أوروبا بهزيمة حزبه «فيانا فايل» في الانتخابات التشريعية في فبراير، وكان هذا الحزب يهيمن على الحياة السياسية في ايرلندا منذ ثمانين عاما، وتولى ايندا كيني من حزب «فاين غايل» (يمين الوسط) رئاسة حكومة ائتلافية استأنفت تطبيق الخطوط العريضة لخطة انقاذ أقرت في 2010 لكن الايرلنديين رأوا فيها اهانة.

تجميد رواتب رئيس فرنسا والوزراء

أعلن فرانسوا فيون رئيس الوزراء الفرنسي تجميد رواتب الرئيس نيكولا ساركوزي وكل وزراء الحكومة، وذلك في إطار خطة تقشف شاملة ترمي الى تقليص ميزانية الدولة ورفع الضرائب في بعض القطاعات. أعلن فرانسوا فيون رئيس الوزراء الفرنسي أمس خططا لوفورات إضافية قدرها 7 مليارات يورو في ميزانية عام 2012 و11 مليار يورو في ميزانية عام 2013 في الوقت الذي تسعى فيه فرنسا ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو لحماية تصنيفها الائتماني وتجنب ضغوط أسواق المال التي تتعرض لها إيطاليا في الوقت الراهن.

«فايننشال تايمز»: لا حاجة لأوروبا بصندوق النقد

مع تركيز دول مجموعة العشرين اهتمامها في الوقت الراهن على صندوق النقد الدولي ملاذا لتمويل خطة إنقاذ منطقة اليورو من ديونها، يتعين أن تحدد الهدف الذي سيتحقق من وراء الأموال التي ستحصل عليها.

وتتجه كل الأنظار اليوم على الدراما اليونانية في وقت نعلم فيه أن المشكلة أعمق وأكثر إلحاحا، فهناك على الأقل خمسة عيوب في البنية الراهنة لمنطقة اليورو.

أولا: القيود المفروضة على سقوف الديون المنصوص عليها في معاهدة ماسترخت ليست بالصرامة والحزم الكافي سواء من حيث الحجم أو من حيث قوة الردع.

ثانيا: ليست هناك آلية تحكم التحويلات المالية الكبيرة بما يسمح بتوزيع المخاطر كما هو الحال بالنسبة للدول التي تملك عملة وطنية، فإذا ما أرادت الحكومات الوطنية الأوروبية أن تضبط بصرامة عمليات الاقتراض، فلا بد من آلية أخرى لتسهيل الاستهلاك في فترات الركود (نظريا يمكن استخدام أسواق المال للتحوط من المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الجزئي عبر الدول، لكن عمليا ثمة عقبات كثيرة).

ثالثا: ليس هناك ما يسمى «مقرض الملاذ الأخير» كي تلجأ إليه المؤسسات المالية الخاصة في الدول ذات الأوضاع المالية الضعيفة، فحتى لو كانت الحكومة الإيطالية المركزية لاتزال ذات وفرة مالية، فهي تفتقر إلى الآلية اللازمة لتوفير حماية كافية للمصارف الوطنية، فلو كانت إيطاليا مازالت لديها عملتها الوطنية، لكان بوسعها أن تطبع مزيدا من النقد في حال نفاد الخيارات من أمامها، ولذلك هي غير قادرة على الطلب من المصرف المركزي الأوروبي فعل ذلك.

رابعا: أوروبا بحاجة إلى مؤسسة مركزية وقوية لضبط السياسات المالية لا لسبب إلا للحد من تفجر أزمات ديون خاصة، فسقوف معاهدة ماسترخت لا تنطبق إلا على الديون العامة. ومع ذلك، فالديون الخاصة في الواقع تتحول إلى ديون عامة.

أخيرا، كثيرا من قرارات منطقة اليورو تتطلب السرية.1